

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

22 et 23/11/2014



قال إن مقترحات المجلس بشأن النيابة العامة تركز على توصيات المقررة الأممية

الصبّار: طالبنا بوضع النيابة العامة تحت وصاية الوكيل العام بمحكمة النقض

■ عبد المجيد أمياي ■ 1530/2

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن مقترحات المجلس المتعلقة بوضع النيابة العامة في التنظيم القضائي «ترتكز» على توصيات المقررة الخاصة باستقلال القضاة والمحامين. هذه المقررة التابعة للأمم المتحدة، وفق ما قاله الصبار، الذي كان يتحدث مساء أول أمس بنادي المحامين بوجدة، خلال ندوة حول دور القضاء في حماية الضمانات الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، انطلقت من فرضية أساسية: «تعترف بضيق الهامش بين المسؤولية الضرورية لقضاة النيابة العامة في ممارسة وظائفهم، وكذا الضرورة الأمر، لأن يعملوا بطريقة مستقلة وبعيدا عن التخوف».

كشف الصبار، في هذا السياق، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان طرح مجموعة من المقترحات فيما يخص استقلال النيابة العامة، منها أن يضمن في النظام الأساسي للقضاة وضع النيابة العامة تحت سلطة الوكيل العام لدى محكمة النقض: «سندخل بهذا التعديل مرحلة جديدة، ونقطع بصفة نهائية مع تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية من خلال الصلاحيات الممنوحة لوزير العدل»، يضيف الصبار.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ذكر أيضا بالمقترح المقدم من طرف المؤسسة التي يمثلها، والقاضي بتعديل المادة 51 من قانون المسطرة الجنائية؛ «من أجل التنصيب على مبدئين؛ استقلال النيابة العامة في القيام بمهام الأبحاث، ثم تمكين وزير العدل من أن يبلغ إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ما قد يصل إلى علمه من مخالفات للقانون الجنائي؛ لكن دون أن تكون له إمكانية إصدار أمر كتابي بمتابعة مرتكبيها». في مقابل ذلك، يرى الصبار أن الوكيل العام سيكون ملزما بنشر تقرير حول تنفيذ السياسة الجنائية، وإحالتها على وزير العدل قصد عرضه على البرلمان لمناقشته.

المقترح الأخير اعتبره الصبار أنه منسجم مع منطق معايير المسؤولية المهنية، وإعلان الحقوق والواجبات الأساسية لقضاة النيابة العامة المصادق عليه من طرف الجمعية الدولية لقضاة النيابة العامة بتاريخ 23 أبريل 1999، والمصادق عليه أيضا من طرف لجنة الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية، التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 18 أبريل 2008.

وعلاقة باليات التنسيق بين الوكيل العام لمحكمة النقض ووزير العدل، اقترح المجلس -وفق نفس المتحدث- أن يتضمن النظام الأساسي للقضاة البنية تمكن من التنسيق؛ «يمكن لهذه الآلية أن تتخذ شكل اجتماعات دورية أو مؤتمر سنوي للسياسة الجنائية».



قالت المواقع

الجمعية والمنتدى : الهروب الأخير

هربت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. هربت ولم تنسحب. وكلمة الهروب هي التي تعبر تماما وبصدق عن موقف الجمعية التي ظلت تتردد بين القبول بالمشاركة في عرس حقوق الإنسان العالمي الذي ستحتضنه بلادنا مثلما يفرض ذلك المنطقان النضالي والوطني السليمان، وبين تسجيل المزايدة مرة أخرى على البلد وإن بمقاطعة نشاط يحتضنه البلد.

يحتضنه فقط ولا يعد صاحبه، وأهل الجمعية يعرفون أكثر من غيرهم أن المغرب يستقبل المنتدى العالمي مثلما استضافت دورته السابقة البرازيل وأن هذا الاستقبال يعني مايعنيه من أمور لم يزددها الرفاق في الجمعية لأنها تسير عكس كل ما يروجون له من خطابات في المدة الأخيرة. أولى هاته الخطابات/الإدعاءات هي أن نكسة حقوقية كبرى ضربت المغرب في مقتل، وجعلت البلد يعود إلى سنوات الرصاص. أهل الجمعية أمضوا الأشهر الأخيرة في الترويج لهذا الكلام، وبذلوا فعلا الغالي والنفيس، سواء من مالهم الخاص أو من مال الأجانب الذي يصلهم، من أجل أن يقنعوا المغاربة بأن بلدهم اليوم أسوأ حقوقيا من أمس.

طبعاً المغاربة لم يصدقوا الجمعية لأنهم يعيشون في المغرب أولاً، ولأنهم فهموا بأن الأمر كله مزايدة سياسية في لبوس حقوقي من طرف أناس اتضح نواياهم كلها.

الأحداث المغربية



الفاكوندي

أسر المفقودين والمحتجزين بتندوف تحتج بالرباط ضد انتهاكات الجزائر والبوليساريو

القسم السياسي

نظم «تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف»، أول أمس الخميس بالرباط، وفتة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بهدف فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها وترتكبها «البوليساريو» والنظام الجزائري في حق المغاربة، بصفة عامة، والمحتجزين بمخيمات تندوف جنوب الجزائر على وجه الخصوص.

وحسب الجهة المنظمة، فإن هذه الوقفة التي شارك فيها فاعلون جمعويون ومعتقلون وأسرى سابقون لدى «البوليساريو»، تندرج في إطار برنامج عمل التجمع داخل وخارج وأرض الوطن، والرامي إلى «فضح الخروقات والتجاوزات اللاإنسانية التي ارتكبتها النظام الجزائري والبوليساريو في حق المدنيين والعسكريين المغاربة».

وقال رئيس تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف، خليل ميلود في تصريح صحفي، إن أسر وأبناء المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف يبرزون من خلال هذه الوقفة وفاءهم لندويهم وللنهج الذي ساروا عليه في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، حيث «يوصلون» نضالهم لفضح الخصوم في مختلف المحافل.

وأكد خليل، وهو ابن أسير مفقود في الجزائر، ضرورة دعم المجتمع المدني وتعزيز دوره في الدبلوماسية الموازية وفضح الادعاءات المغلوطة التي لا تدخر الجزائر و«البوليساريو» جهدا في الترويج لها في الخارج، مبرزا أن من شأن ذلك المساهمة في تنوير الرأي العام الدولي، بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في مخيمات تندوف.

وفي تصريح مماثل، أبرز محمد واداهي بن محمد سالم، وأحد ضحايا سجون ومعتقلات البوليساريو، أن «الوقت قد حان لتقف الأمم المتحدة وكل الدافعين عن حقوق الإنسان على حقيقة الانتهاكات التي تمارس على التراب الجزائري في تندوف».

وبعدما استعرض صنوف التعذيب التي تعرض لها شخصيا، ويعرض لها نزلاء معتقلات تندوف، أبرز واداهي، الذي ينحدر من قبيلة أبناء أبي السباح أن من هؤلاء من لقي نحيبه، دون أن يتمكن أهلهم من تسلّم جثثهم أو رفاتهم، ومنهم من لا يزال يرزح في تلك السجون الرهيبة.

كما أكد المعتقل السابق تورط النظام الجزائري في مختلف هذه الانتهاكات، مؤكدا في الوقت ذاته أن مقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية هو أقصى ما يمكن أن يسمح به المغاربة لحل النزاع المفتعل حول الصحراء. من جانبها، أعربت زوجة أحد مفقودي حرب الصحراء، منذ أزيد من ربع قرن، في تصريح مماثل، معاناة أسر وعائلات هؤلاء المفقودين. وأعربت عن الأمل في أن تتمكن هذه الأسر من معرفة مصير أبنائها، مطالبة السلطات الجزائرية بتحمل مسؤوليتها في هذا الإطار.



قبيل المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش اليزمي يبرز في البرلمان الأوروبي الوجه الحقوقي الجديد للمغرب

القسم السياسي



وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أنه من ضمن التحديات التي يتعين رفعها في إطار مسلسل النهوض بحقوق الإنسان، هناك التنصيب السريع لهيئة ضمان المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والتي ستكون هيئة دستورية مستقلة، وفقا لدستور 2011، واعتماد مشروع قانون بشأن العمل المنزلي.

وفي سياق آخر، شدد اليزمي، على أهمية مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مشيرا إلى أنه لا تزال اليوم خطوة نهائية تتعلق بإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على أن يتم بعد ذلك إحداث آلية وطنية للحماية.

وفي معرض حديثه عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاعتماده آلية وطنية للحماية ضد سوء المعاملة، شدد السيد اليزمي على أن هذه الآلية مستشكلة منعطفًا أساسيا، لأن الخبرة الدولية أظهرت أنه مع إرساء مثل هذه الآلية، ينخفض خطر سوء المعاملة بأكثر من 90 في المئة.

وأضاف أيضا، أن المغرب سيواصل في الأشهر المقبلة، تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة واللجوء، مؤكدا بأنه تم إطلاق عملية استثنائية للتسوية طيلة سنة 2014، استفاد منها الآلاف من المهاجرين. وقال اليزمي إنه «فضلا عن الأرقام، فإنه ينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن نجاح هذه السياسة المغربية، لا يشكل فقط رهانا بالنسبة للمغرب فقط، ولكن رهانا دوليا يتطلب مساهمة جميع الفاعلين الدوليين».

بالعاصمة البلجيكية بروكسيل، حط إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرحال في إطار جولة تروم الترويج لمغرب حقوقي يسير بتدريج على درب الإصلاح و أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، قدرة المغرب على مواصلة نهج الإصلاحات في جو من الثقة والحوار والتعددية. مضيفا في حديثه لأعضاء اللجنة الفرعية «لحقوق الإنسان» في البرلمان الأوروبي، «إذا كانت هناك خطوة يتعين الإشادة بها في المغرب، فهي هذه القدرة، قدرة المجتمع على الإصلاح التدريجي في أجواء من الثقة والحوار والتعددية والسلام والتقدم».

وأشار اليزمي إلى أن المغرب، اقتناعا منه بحجم التحديات المرتبطة بكامل مسلسل الإصلاح، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، يتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال قدرته على الحفاظ على النقاش الداخلي داخل المجتمع، والانفتاح على الخارج، داعيا أعضاء البرلمان الأوروبي لدعم ومواكبة مختلف الأوراش التي أطلقتها المملكة في مجال حقوق الإنسان. وبعدها لاحظ أن المغرب يستعد في إطار مواصلة العمل الذي بدأ في السنوات الأخيرة، لرفع العديد من التحديات المتعلقة بتنفيذ عدة مبادرات لتكريس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، شدد اليزمي بشكل خاص على أهمية التقدم الذي تم إحرازه في مجال إصلاح العدالة.

وأكد، في هذا السياق، على أن مشروع قانونين ذي أهمية كبيرة، سيتم اعتمادهما سنة 2015، مبرزا أن الأمر يتعلق بمشروع قانون المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وآخر يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، مبرزا أن المشروع الأول والذي أصدر بشأنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة، سيشكل «خطوة مهمة» لضمان استقلالية القضاء.

وفي ما يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، قال اليزمي إن أحدث نسخة من هذا المشروع، التي تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنص على ضرورة حضور المحامي أثناء فترة الاعتقال الاحتياطي.



من صميم الأحداث

في الوقت الذي هربت فيه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من مسؤولياتها الوطنية والحقوقية ، وأعلنت الانسحاب من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي تستضيفه بلادنا وأخر نونبر الجاري ، أعلن الاشتراكي الموحد أنه سيشترك في الانتخابات المغربية ، وقدمت أمينته العامة نبيلة منيب في الحوار الذي ننشره اليوم في "الأحداث المغربية" مرافعة سياسية ووطنية قيمة حول معنى المشاركة السياسية والتدافع من أجل مصلحة البلد .

هل من مقارنة بين الموقفين؟

لن تنجر إلى السهولة التي سنقول لنا إن الاشتراكي الموحد اختار الأصبغ ، أي النزول إلى الناس ، فيما الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، وكالعادة اختارت الأسهل ، أي الهروب من المواجهة ورفع الشعار السهل والفرار . لكننا سنقول إن المغرب اليوم يحتاج كل أبنائه وهو يعبر عنها بكل الوسائل ويقولها للجميع: لا إقصاء لأي طرف إلا لمن يقصي نفسه . ولا استبعاد لأي تنظيم سياسي أو حقوقي أو جمعوي كيفما كان نوعه ومساره وتوجهه إلا لمن اختار الفرار وسيلة للمواجهة ، والهروب طريقة للنضال .

في النهاية الموقفان معا يعبران عن المغرب اليوم: بلد بأغلبية سود النضال من أجله من داخل المؤسسات لأنها تدرك رهانات هاته الأرض ، وأقلية لا ترى بالعين المجردة تعيش في الماضي السحيق ، وتتحالف مع الأجنبي ضد وطنها .

لتبق هاته الأقلية في الماضي ، فهي لا تلتزمنا في المقبلات من أيام مغربنا العظيم .



اليزمي: المغرب مضطر إلى بناء كنائس جديدة

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حذر من أن يجبر المهاجرون على التعبد في أماكن سرية

على اعتبار أن دول الجنوب أخذت المبادرة في النقاش العالمي الدائر بهذا الخصوص، وبدأت تؤثر في أجندة التحرك الدولي على الصعيد الحقوقي، إذ لم تعد ترضى بان تبقى مجرد موضوع لتقارير اجنبية، موضحة أن الدورة الأولى احتضنتها أمريكا اللاتينية، قبل سنة بالبرازيل، وان القارة الإفريقية تحظى اليوم بشرف تنظيم النسخة الثانية بالمغرب.

ياسين قطيب
التمة في الصفحة 2

أوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إبريس اليزمي بأن المغرب في حاجة إلى بناء كنائس جديدة قادرة على استيعاب العدد المتزايد للمسيحيين المقيمين فوق تراب المملكة.

وكشف اليزمي، الذي حل ضيفا على "نادي ليكونوميست"، أمس (الجمعة)، توصل المجلس بعدد مهم من طلبات تجاوز الخصائص المسجل بهذا الخصوص موضحة أن إعادة فتح الكنائس المغلقة لن يفي بالغرض، وذلك في إشارة إلى ضرورة الإسراع ببناء أخرى جديدة. وحذر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سجل أن المغرب في طريقه لأن يصبح دولة مستقبلية للهجرة، من مغبة أن يجبر الأجانب خاصة من بين أفارقة جنوب الصحراء، على التعبد في أماكن سرية، كما كان الحال مع مسلمي أوروبا في سبعينات القرن الماضي، في إشارة إلى ما كان يعرف حينها بمساجد الطوابق تحت أرضية.

كما اعتبر اليزمي أن المغرب، الذي سيحتضن بين 27 و30 من نونبر الجاري الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أصبح دولة أكثر من صاعدة في مجال حقوق الإنسان.



اليزمي: المغرب مضطر إلى بناء كنائس جديدة

(تتمة الصفحة 1)

لم يستبعد اليزمي حضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى منتدى مراكش لنترؤس فعاليات الجمعية العامة (شباب - شباب)، التي سيحاكي فيها شباب العالم أشغال ممثلي دولهم في المنتظم الدولي، بالإضافة إلى حضور ثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل للسلام في شخص كل من الباكستانية مالالا يوسافايزي، والهندي كايلاش ساتيارتي، والإيرانية شرين عبادي.

يذكر أن القائمين على تنظيم المنتدى برمجوا عشرات الأنشطة حول موضوعات متنوعة تغطي كافة أجيال حقوق الإنسان بدءا بالحقوق المدنية والسياسية ومرورا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى الثقافية والحقوقية.

ويتعلق الأمر بموضوع ثلاثي المستويات يجمع بين تقييم التقدم المحرز والانتكاسات المسجلة في العشرية الأخيرة، وتعميق النقاش حول الإشكاليات العالقة أو الناشئة وعلى سبيل المثال "المقاومات وحقوق الإنسان"، "الحق في التقاضي بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، "حقوق الأشخاص المسنين".

كما يهدف منتدى مراكش إلى الإعداد لثلاثة مواعيد تاريخية في الأجندة العالمية لحقوق الإنسان خلال السنة المقبلة، خاصة في ما يتعلق بتقييم نتائج مؤتمر بيكين حول حقوق النساء المنعقد منذ عشرين سنة مضت، أو التحضير لمؤتمر باريس حول المناخ، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد أهداف التنمية لما بعد 2015 تنفيذا لتوصيات مؤتمر "ريو" واتفاق الدول الأعضاء على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تكون أداة مفيدة لمتابعة عمل مركز ومتماسك للتنمية المستدامة.

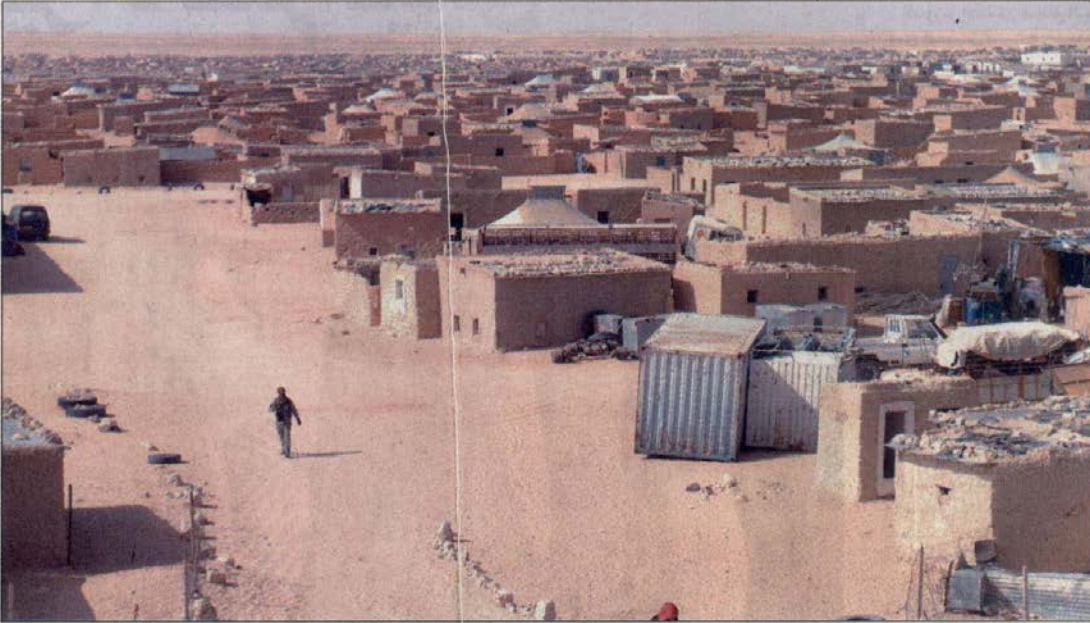
ياسين قطيب

03/12/2014



وقفة بالرباط لفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها «البوليساريو» والنظام الجزائري في حق المغاربة

10674
الخبر



نظم «تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف»، أول أمس الخميس بالرباط، وقفة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بهدف فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها وترتكبها «البوليساريو» والنظام الجزائري في حق المغاربة، بصفة عامة، والمحتجزين بمخيمات تندوف جنوب الجزائر على وجه الخصوص.

وحسب الجهة المنظمة، فإن هذه الوقفة التي شارك فيها فاعلون جمعويون ومعتقلون وأسرى سابقون لدى «البوليساريو»، تندرج في إطار برنامج عمل التجمع داخل وخارج أرض الوطن، والرامي إلى «فضح الخروقات والتجاوزات اللاإنسانية التي ارتكبتها النظام الجزائري والبوليساريو في حق المدنيين والعسكريين المغاربة».

وقال رئيس تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف، خليل ميلود، في تصريح صحافي بالمناسبة، إن أسر وأبناء المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف يبرزون من خلال هذه الوقفة وقاعهم لنوبيهم وللنهج الذي ساروا عليه في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، حيث «يواصلون» تضالهم لفضح الخصوم في مختلف المحافل.

وأكد خليل، وهو ابن أسير مفقود في الجزائر، ضرورة دعم المجتمع المدني وتعزيز دوره في الدبلوماسية الموازية وفضح

المفتعل حول الصحراء. من جانبها، أعربت زوجة أحد مفقودي حرب الصحراء، منذ أزيد من ربع قرن، في تصريح مماثل، معاناة أسر وعائلات هؤلاء المفقودين. وأعربت عن الأمل في أن تتمكن هذه الأسر من معرفة مصير أبنائها، مطالبة السلطات الجزائرية بتحمل مسؤوليتها في هذا الإطار.

أن من هؤلاء من لقي نحيبه، دون أن يتمكن أهلهم من تسلّم جثثهم أو رفاتهم، ومنهم من لا يزال يبرّح في تلك السجون الرهيبة. كما أكد المعتقل السابق تورط النظام الجزائري في مختلف هذه الانتهاكات، مؤكداً في الوقت ذاته أن مقترح الحكم الذاتي بالإقليم الجنوبية هو أقصى ما يمكن أن يسمح به المغاربة لحل النزاع

البوليساريو، أن «الوقت قد حان لتقف الأمم المتحدة وكل المدافعين عن حقوق الإنسان على حقيقة الانتهاكات التي تمارس على التراب الجزائري في تندوف». وبعدها استعرض صنوف التعذيب التي تعرض لها شخصيا، ويتعرض لها نزلاء معتقلات تندوف، أبرز السيد واداهي، الذي ينحدر من قبيلة أبناء أبي السباع

الادعاءات المغلوطة التي لا تدخر الجزائر و«البوليساريو»، جهدا في الترويج لها في الخارج، مبرزا أن من شأن ذلك المساهمة في تنوير الرأي العام الدولي، بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في مخيمات تندوف. وفي تصريح مماثل، أبرز محمد واداهي بن محمد سالم، واحد ضحايا سجون ومعتقلات



مركز حقوقي ينتقد تعاطي «المنتظم الدولي» مع المسألة الحقوقية بمنطق الكيل بمكيالين

ذات الهيئة الحقوقية نهت إلى إن المنتدى العالمي الخطر المحقق بالبشرية، المتمثل في النزعة المفرطة نحو الحروب وواد آمال الشعوب نحو الاعتناق والحرية والديمقراطية، حيث تستعمل فيها شتى أساليب التآمر، وكافة وسائل القتل والتقتيل المتطورة والمحظورة، وتجعل من أرواح أبرياء، حظا لها، يزداد لهيبتها بازدياد تعدادهم، دون أن يكثر صناعات الحروب وصناعات الاستبداد في العالم لهول صنيعهم.

وأبدى المصدر ذاته رغبته بأن تحقق محطة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمدينة مراكش قفزة نوعية، من أجل الوعي بأهمية خلق توازن ديمقراطي وإيجابي في تدبير مبدأ الحريات الفردية والقيم الإنسانية التي تتمتع بها الأمم، وأن تعترف بأن محاولة تصدير قيم المجتمعات أو إقصائها من شأنه أن يشكل رافدا من روافد التطرف وإشاعة الاستبداد والظلم، ويطالب بتحسين الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، بما يمكن كافة الشعوب والأمم، بمؤسساتها وكياناتها وفعاليتها المجتمعية أن تدلي بدلوها، وأن تراعي مستجدات العصر بشكل ديمقراطي وعادل.

فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، مشيدا بمساهمات الهيئات والجمعيات الحقوقية في إغناء الحوار والنقاشات خلال المنتدى واعتبارها مكسبا استراتيجيا للمجتمع المدني المغربي، وخاصة النسيج الحقوقي، الذي من شأنه أن يعكس الدور الذي يضطلع به هذا الأخير في سبيل إرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس فقط وطنيا، ولكن دوليا، حيث بات على المنتظم الدولي، أن يدرك بأن مجتمعات الجنوب، أو ما يطلقون عليهم ب«دول العالم الثالث» ليست عديمة، ولكنها حية، لها رصيدها ولها قوتها الاقتراحية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان كونيا.

واستنكر المركز تعاطي «المنتظم الدولي» مع المسألة الحقوقية، بمعايير الحسابات الجيوسياسية والكيل بمكيالين، حتى أصبحت ورقة حقوق الإنسان للابتزاز والتفاوض على مغانم سياسية، كما باتت أرواح ومستقبل أجيال، في كثير من بؤر التوتر في العالم، وخاصة في فلسطين وسوريا والعراق رخيصة، وبات الإفلات من العقاب عنوان المرحلة الراهنة بامتياز.

صحيفة الناس 327/9

أكد المركز المغربي لحقوق الإنسان أن احتضان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من قبل المغرب فرصة إيجابية لإعطاء نفس قوي للدينامية التي تشهدها منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، رغم مظاهر التضيق والتراجعات، باتجاه مزيد من تطوير وتحسين المكتسبات، مؤسساتيا وسلوكيا.

وزاد موضعا على خلفية ما تعرفه الساحة الحقوقية المغربية، وتبني بعض التنظيمات الحقوقية الزميللة خيار مقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ينعقد بمراكش أيام، 27-30 نونبر الجاري أن هذا المنتدى يعد فرصة للفاعلين في مجال حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة الهيئات الحقوقية المغربية، الحكومية وغير الحكومية، من أجل المساهمة الفعالة في الحراك الذي تعيش على إيقاعه مسألة حقوق الإنسان على المستوى العالمي، خاصة وأن التحديات التي باتت تواجه المجتمع البشري، تفرض على الجميع الانخراط بمسؤولية وفعالية وتعاون.

وفي الصدد ذاته، عبر عن تجاوبه وتفاعله الإيجابيين مع